

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤١ لسنة ١٩٦٣

بشأن استمرار خصم الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة من إعانة الغلاء عند الترقية إلى أى درجة أعلى

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ بشأن التنظيم السياسي لسلطات الدولة العليا ؛

وعلى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ بشأن نظام موظفي الدولة والقوانين المعدلة له ؛

وعلى قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ بشأن استقطاع الزيادات المترتبة على نفاذ قانون نظام موظفي الدولة من إعانة غلاء المعيشة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن رد ما خصم من إعانة غلاء المعيشة ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستمر خصم الزيادات المترتبة على نفاذ جدول المرتبات الملحق بقانون نظام موظفي الدولة من إعانة غلاء المعيشة طبقاً لأحكام قراري مجلس الوزراء الصادرين في ١٧ من أغسطس و ٨ من أكتوبر سنة ١٩٥٢ ، ولأحكام القرار رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٥٨ المشار إليها ، ولو تمت الترقية إلى درجة أعلى لم يلحق رطبها المسالي تحسباً في جدول المرتبات الملحق بهذا القانون .

مادة ٢ - يعتبر صحيحاً ما تم خصمه تطبيقاً لحكم المادة السابقة من أول يوليو سنة ١٩٥٢ إلى وقت نفاذ هذا القانون .

مادة ٣ - ينشر هذا القانون ويعمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٥٢ ما

مدبري رئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٣

باسم الأمة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى الإعلان الدستوري الصادر في ٢٧ سبتمبر سنة ١٩٦٢ ؛

وعلى القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ في شأن أوامر التكليف للمهندسين خريجي الجامعات المصرية والقوانين المعدلة له ؛

وعلى ما ارتأه مجلس الدولة ؛

وعلى موافقة مجلس الرياسة ؛

قرر القانون الآتي .

مادة ١ - يستبدل بنص المادة الأولى من القانون رقم ٢٩٦ لسنة ١٩٥٦ النص الآتي :

”مادة ١ - على كل من يتمتع بجنسية الجمهورية العربية المتحدة من خريجي كليات الهندسة في جامعات الجمهورية العربية المتحدة أو في المعاهد والكليات التابعة لوزارة التعليم العالي والتي يصدر بتحديدتها قرار من وزير التعليم العالي أن يقدم خلال أسبوعين من تاريخ إعلان نتيجة الامتحان إلى اللجنة المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون إقراراً باسمه وعمل إقامته والقسم الهندسي الذي تخصص فيه .

وعلى سجل الكليات والمعاهد أن يقدموا إلى اللجنة المذكورة خلال الميعاد المتقدم بياناً بأسماء الخريجين ومحال إقامتهم والقسم الهندسي الذي تخصص فيه كل منهم وتقديره العام في النجاح“

مادة ٢ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من أول يناير سنة ١٩٦٣ ما

مدبري رئاسة الجمهورية في أول ذي الحجة سنة ١٣٨٢ (٢٥ أبريل سنة ١٩٦٣)

جمال عبد الناصر